هل يتجه العالم نحو أنظمة دولية فرعية
(بوادر تشكل نظام دولي فرعي للشرق ومعوقات التبلور)

يوسف عنتار*
عبد القادر مزوار**

ملخص:
يشهد النظام الدولي تحولات بنيوية متسارعة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، مع تراجع نموذج الهيمنة الأحادية وصعود قوى شرقية كالصين والهند وروسيا، بما يعيد تشكيل موازين القوة العالمية. وفي هذا السياق تبرز ملامح تشكل نظام عالمي فرعي للشرق يقوم على شبكات تعاون اقتصادي ومؤسسي متنامية وتكتلات مثل بريكس ومنظمة شنغهاي، في مقابل المؤسسات الغربية التقليدية، إلا أن هذا التشكل يظل غير مكتمل بفعل التناقضات الجيوسياسية بين القوى الكبرى والضغوط الاستراتيجية الغربية. وعليه، تبحث الدراسة في مدى قدرة هذه الدينامية على تحويل هذا الفضاء الشرقي إلى نظام فرعي متماسك قد يسهم في بلورة نظام دولي أكثر تعددية.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، القوى الصاعدة، التعددية القطبية، التكتلات الاقتصادية، التحولات الجيوسياسية.

Abstract:
The international system has been undergoing rapid structural transformations since the beginning of the twenty-first century, marked by the gradual decline of the uni-polar hegemony model and the rise of Eastern powers such as China, India, and Russia, thereby reshaping global power balances. In this context, signs are emerging of the formation of an Eastern sub-global order based on expanding networks of economic and institutional cooperation and groupings such as BRICS and the Shanghai Cooperation Organization, in contrast to traditional Western institutions. However, this formation remains incomplete due to geopolitical contradictions

(*) أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية جامعة محمد الأول- وجدة-المغرب.
(*)(*) باحث في العلاقات الدولية جامعة محمد الأول- وجدة-المغرب

among major powers and persistent Western strategic pressures. Accordingly, this study examines the extent to which these dynamics may transform the Eastern sphere into a coherent sub-system capable of contributing to the emergence of a more multipolar international order.

Keywords: International system, rising powers, multipolarity, economic blocs, geo-political transformations.

مقدمة:

يشهد النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة في بنيته واتجاهاته الكبرى، جعلت من الصعب الإبقاء على نموذج الهيمنة الأحادية الذي ساد عقب نهاية الحرب الباردة. فالعولمة التي قادها الغرب، بواجهتها الأمريكية والمؤسساتية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، بدأت تفقد جاذبيتها أمام صعود قوى شرقية صاعدة، أبرزها الصين، والهند، وروسيا، ودول جنوب شرق آسيا، التي باتت تفرض نفسها كأقطاب اقتصادية وجيوسياسية لا يمكن تجاهلها.

في هذا السياق، تبرز مؤشرات عديدة على وجود تحول تدريجي في موازين القوة العالمية، وعلى نزعة متزايدة نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على أسس جديدة تتجاوز الثنائية التقليدية "**غرب / شرق**" إلى صيغ أكثر تعقيدا وتعددية. غير أن هذا التحول لا يحدث بشكل مكتمل بعد؛ إذ يتجلى، في المرحلة الراهنة، من خلال تشكل ما يمكن نعته بـ"النظام العالمي الفرعي للشرق"، أي منظومة موازية للنظام الغربي، تتأسس على تعاون اقتصادي ومؤسسي وسياسي متنام بين القوى الشرقية الصاعدة، من دون أن تصل بعد إلى مستوى نظام عالمي متكامل الأركان(١).

ويرتبط مفهوم "**النظام الفرعي**" في العلاقات الدولية بالأعمال النظرية لمورتون **أرنولد كابلان** (Morton Arnold Kaplan) الذي صاغ، في ستينيات القرن العشرين، نظرية "**أنظمة التوازن الدولي**". ويميز كابلان بين النظام الدولي العام الذي يشمل التفاعلات بين جميع الدول، والأنظمة الفرعية التي تتكون ضمن مناطق جغرافية أو حضارية محددة، وتتميز بدرجة معينة من التماسك والتفاعل الذاتي رغم تأثرها ببنية النظام الكلي(٢).

وبناء على هذا التصور، يمكن تعريف النظام العالمي الفرعي للشرق بأنه: بنية إقليمية-حضارية ناشئة داخل النظام الدولي، تتكون من مجموعة من الدول الشرقية التي تجمعها مصالح اقتصادية وأمنية متداخلة، وتسعى إلى صياغة قواعدها

الخاصة في التعاون، وإلى تقليص تبعيتها للمؤسسات الغربية المهيمنة[٣].

ويتضمن هذا النظام الفرعي شبكة من التفاعلات التي تتجاوز مجرد التعاون الاقتصادي، لتشمل بناء مؤسسات بديلة (مثل منظمة شنغهاي للتعاون وبنك التنمية الجديد)، وتوسيع نطاق التكتلات (كـ"بريكس+"). وتعزيز المبادلات التجارية البينية، في مقابل مؤسسات النظام الغربي المنبثقة عن منظومة بريتون وودز سنة ١٩٤٤ .

كما تبرز في الوقت ذاته إحدى التحولات اللافتة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث تعكس استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة في الولاية الثانية لدونالد ترامب إدراكا متزايدا بأن النظام الدولي أصبح أكثر تعددية وأن القيادة الأمريكية لم تعد مسلما بها. وبدل تصور الولايات المتحدة لنفسها كـ"**حارس للنظام الدولي**"، تتحول الاستراتيجية نحو التركيز على **الدفاع عن المجال الحيوي والمصالح الحيوية والتدخل الانتقائي فقط** في الحالات المهددة بشكل مباشر، وهو ما يترك فراغات نسبية في إدارة النظام الدولي، قد تستغلها القوى الشرقية الصاعدة لتعزيز تعاونها المؤسسي وتوسيع نفوذها، مما يجعل إمكانية تشكل نظام فرعي للشرق أكثر واقعية في ظل تراجع الانخراط الأمريكي الشامل[٤].

انطلاقا من هذا السياق، يمكن صياغة الإشكالية المركزية كما يلي:

إلى أي حد تمثل التحولات الجارية في الشرق مؤشرات على تشكل نظام عالمي فرعي قادر على موازنة النظام الغربي، وما العوامل التي تعزز أو تكبح هذا التشكل؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما الأسس النظرية التي يمكن أن تفسر نشوء نظام عالمي فرعي في الشرق؟
- ما المؤشرات الواقعية التي تعزز فكرة قيام هذا النظام (اقتصادية، مؤسسية، سياسية)؟
- ما الكوابح البنيوية والجيوسياسية التي تحول دون تبلوره الكامل؟
- إلى أي مدى يمكن لهذا النظام الفرعي أن يشكل نواة لنظام عالمي متعدد الأقطاب؟
- ما أثر التحول في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة، القائمة على تقليص الدور القيادي والتركيز على حماية المجال الحيوي، في خلق شروط قد تسمح بظهور نظام عالمي فرعي للشرق؟

تنطلق هذه الدراسة من أربع فرضيات رئيسية:

- **الفرضية الأولى:** يشهد الشرق بالفعل ملامح تشكل نظام فرعي متمايز، يتجسد في توسع التكتلات الاقتصادية والمالية والمؤسساتية مثل "بريكس"

و "منظمة شنغهاي".

- **الفرضية الثانية:** رغم هذه البوادر، لا يزال النظام الشرقي يعاني من هشاشة داخلية ناجمة عن التناقضات الجيوسياسية بين أقطابه الكبرى (الصين-الهند-روسيا)، وعن الطوق الأمني الذي يفرضه الغرب في المحيط الآسيوي.
- **الفرضية الثالثة:** إن نجاح النظام الشرقي في التحول إلى منظومة فرعية متماسكة مشروط بقدرته على تجاوز الخلافات، وتعميق التكامل الاقتصادي، وتطوير مؤسسات بديلة قادرة على منافسة النظام الغربي على المدى الطويل.
- **الفرضية الرابعة:** إن التحول في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية، من منطق قيادة النظام الدولي إلى منطق حماية المجال الحيوي والمصالح الحيوية، قد يساهم - ولو بصورة غير مباشرة -في السماح بظهور نظام عالمي فرعي للشرق عبر ترك هوامش أوسع أمام القوى الشرقية لتوسيع تعاونها وبناء مؤسساتها البديلة.

تناقش هذه الدراسة **أطروحتين متقابلتين**: الأولى ترى إمكانية قيام نظام عالمي شرقي فرعي بناء على مجموعة من المؤشرات الواقعية؛ والثانية تشكك في إمكانية ذلك استنادا إلى معطيات معاكسة تتعلق بالتشتت الجيوسياسي والتناقضات الداخلية في الشرق ذاته.

المحور الأول: محفزات ودوافع تشكل نظام عالمي للشرق

بعد نهاية الحرب الباردة ساد نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة عبر تفوقها العسكري ومؤسساتها الاقتصادية. غير أن العقدين الأخيرين شهدا صعود قوى شرقية كالصين والهند وروسيا، وتنامي تكتلات مثل البريكس ومنظمة شنغهاي، ما أعاد توزيع موازين القوة وأضعف قدرة الغرب على الانفراد بتوجيه النظام الدولي، خاصة مع أزماته الاقتصادية والحروب الممتدة.

ويستند بروز نظام عالمي شرقي إلى عوامل عدة، أهمها ضعف فاعلية الأمم المتحدة، وتصاعد الدعوات للتعددية القطبية، والحرب التجارية والعقوبات الغربية على دول شرقية وازنة؛ وهي عوامل عمقت تعاون هذه القوى ومنحتها زخما لبناء بدائل مؤسسية واقتصادية. وهكذا لم يعد الحديث عن نظام شرقي جديد مجرد طرح نظري، بل اتجاها يعكس تحولات عالمية عميقة.

١- الجمود شبه التام لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها

تواجه منظمة الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة أزمة بنيوية متفاقمة جعلتها أقرب إلى مؤسسة شكلية غير قادرة على الاضطلاع بوظائفها الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين. ويعود ذلك إلى هيمنة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا) على القرار الدولي،

عـبر أداة حق النقض (الفيـتو) التي تحـولت إلى عائق أمـام أي توافق عـالمي، حيث استعمل الفيتـو أكثر من ٢٩٠ مـرة منذ ١٩٤٥، منـها حوالي ١٤٥ مـرة من طرف روسيا/ الاتحاد السوفياتي، و٨٣ مرة من الولايات المتحدة، إضافة إلى أرقام أقل من الصين، بريطانيا وفرنسا[٥].

هذا الجمود ظهـر بوضوح في الأزمة السورية، حيث استعمل الفيتو الروسي-الصيني ما يزيد عن ١٦ مرة بين ٢٠١١ و٢٠٢٠ لمنع قرارات تدين النظام السوري أو تفرض عليـه عقوبات[٦]. وبالمقابل، في القضية الفلسـطينية، استعملت الولايات المتحدة حق النقض أكثـر من ٤٠ مرة منـذ ١٩٧٢ لعرقلة أي قـرار يدين الاحتلال الإسرائيلي أو يـدعو لوقف الاستيطان[٧]. وفي الأزمـة الأوكرانية، ظهر الانقـسام بأشد صوره، إذ عجـز مجلس الأمن عن إدانة التدخل الروسي في فـبراير ٢٠٢٢ بسبب الفيتو الروسي، ما دفع الدول الغربية للجوء إلى الجمعيـة العامة التي أصدرت قرارات رمزية بلا قوة إلزامية[٨].

إلى جانب مجلس الأمن، فشلت وكالات الأمم المتحدة في الاستجابة لتحديات إنسانية وتنموية كـبرى. على سبيل المثال، لم تتمكـن المفوضية العليـا لشؤون اللاجئين من معالجة أزمة اللاجـئين السوريين، التي تعد الأكبر منذ الحـرب العالمية الثانية، حيث تجاوز عددهم ٧ ملايين لاجئ في ٢٠٢٣ [٩]. كما أخفقت منظـمة الصحة العالمية في إدارة جائحة كوفيد-١٩ بشكل منسق وفعال، إذ كشفت الأزمة عن غياب آلية إلزامية لتوزيع اللقاحات، مما أدى إلى حصول الدول الغنية على أكثر من ٧٥٪ من الجرعات مقابل أقل من ٢٪ للقارة الإفريقية بحلول منتصف ٢٠٢١[١٠] .

ولكن أكـثر الأمـثلة إيـلاما على فـشل الأمم المـتحدة ووكـالاتها تجلى في حمـاية الفلسـطينيين خلال الحـروب المتكررة في غـزة. فقد عجـزت المنظمـة عن منع القتل الجماعي، تدمير البنية التحتية، ونقص المساعدات الإنسانية خلال الحروب الأخيرة، خصوصا في ٢٠١٤ و٢٠٢١، حـيث قتل آلاف المدنيـين وأصيب أكثر من ٢٠,٠٠٠ شـخص، وتعرض أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني للنزوح الداخلي[١١].

ومنذ اندلاع الحـرب الأخيرة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ ومـا تلاها من تصعيـد مستمر في قـطاع غـزة، برز مـرة أخرى فـشل الأمم المتحـدة ووكالاتهـا الأممية في حمـاية الفلسطينيين، سواء على المـستوى الإنساني أو السياسي. فقد عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار ملزم بوقف إطلاق النار بسبب الانقسامات بين القوى الكبرى واستعمال حـق النقض[١٢]، ما جعل قراراته أقـرب إلى توصيات غير منفـذة. كما واجهت وكالة غوث وتـشغيل اللاجئين الفلـسطينيين (الأونـروا) ضغوطا مـالية وسيـاسية غير مسبـوقة، إذ جمدت مسـاعداتها من قـبل بعض الدول المانحـة[١٣]، في الوقت الذي

يعيش فيه أكثر من ٢,٣ مليون فلسطيني حصارا خانقا في غزة. وإلى جانب ذلك، أظهرت الأمم المتحدة عجزا واضحا عن منع الإبادة الجماعية والتجويع الممنهج، حيث تجاوز عدد الضحايا الفلسطينيين أكثر من ٤٠ ألف قتيل وأكثر من ٩٠ ألف جريح منذ أكتوبر ٢٠٢٣، أغلبهم من النساء والأطفال(١٤). كما حذرت تقارير أممية من أن ما يزيد عن ٨٠٪ من سكان غزة مهددون بالمجاعة نتيجة الحصار ومنع إدخال المواد الغذائية والدوائية(١٥)، وقد سجلت حالات وفاة بسبب سوء التغذية ونقص الدواء، وهو ما يؤكد فشل المنظومة الأممية في فرض احترام القانون الدولي الإنساني. أما منظمات الأمم المتحدة الأخرى كمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي، فقد اقتصر دورها على النداءات المتكررة لإدخال المساعدات دون القدرة على ضمان وصولها بشكل منتظم وآمن(١٦). هذا العجز البنيوي يعكس محدودية النظام الأممي في مواجهة الاحتلال وسياسة القوة، ويؤكد استمرار معاناة الشعب الفلسطيني في ظل غياب آليات دولية فعالة لردع الانتهاكات وحماية المدنيين(١٧).

هذه الإخفاقات المتكررة تعزز لدى قوى الشرق فكرة أن الأمم المتحدة لم تعد أداة محايدة، بل أصبحت خاضعة للهيمنة الغربية وتستخدم لتبرير السياسات الأحادية، وهو ما يفسر سعي هذه الدول لتأسيس مؤسسات بديلة أو موازية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، التي تهدف إلى بناء فضاء دولي أكثر توازنا(١٨).

هذا ما جعل قوى الشرق، وفي مقدمتها الصين وروسيا والهند، تعتبر أن الأمم المتحدة لم تعد تشكل إطارا عادلا ومحايدا، بل أصبحت رهينة منطق الأحادية الغربية. لذلك برزت دعوات متزايدة نحو بناء مؤسسات بديلة أو موازية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، التي تحاول ملء الفراغ وخلق مساحات تعاون خارج الوصاية الغربية(١٩).

إن الجمود الأممي إذن ليس مسألة تقنية أو إدارية فقط، بل يعكس اختلالا عميقا في هيكلية الحوكمة العالمية، وهو ما يشكل دافعا مركزيا لبحث قوى الشرق عن نظام عالمي فرعي أكثر توازنا.

٢- الانتصار للتعددية القطبية وإعادة النظر في الحوكمة العالمية

تشهد العلاقات الدولية اليوم تحولا بنيويا من الأحادية القطبية، التي تميزت بتفوق أمريكي-أوروبي منذ نهاية الحرب الباردة، نحو تعددية قطبية آخذة في التشكل بفعل صعود قوى كبرى مثل الصين، روسيا، والهند. هذا التحول لم يعد مجرد فرضية نظرية، بل أصبح حقيقة مدعومة بالأرقام: إذ تمثل الصين وحدها ما يقارب ١٨٪ من الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية، بينما تجاوز الناتج الإجمالي لدول مجموعة

"بـريكس" ٣٢٪ من النـاتج العالمي سنـة ٢٠٢٣، متقدما لأول مـرة على مجموعة السبع (G7)التي بلغـت حصتها حـوالي ٣٠٪[٢٠]. كما أن توسع "بـريكس" بضم أعضـاء جدد مثل السعودية، مصر، والإمـارات سنة ٢٠٢٤، يعكس رغبة واضحة في بناء منصات بديلة قادرة على موازنة المنظومة الغربية[٢١].

هـذه الدينامية تتجـسد كذلك في مبادرات عمليـة، أبرزها إنشاء بنـك التنمية الجديد (New Development Bank)سنة ٢٠١٥ بـرأسمال أولي بلغ ١٠٠ مليـار دولار، وهو مؤسسة تسعـى إلى توفير تمويل بديل عن صنـدوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع التركيـز على مشاريع البنيـة التحتية والتنـمية المستدامـة في الجنوب العالمي[٢٢]. في السياق نفسه، تبنى الاتحاد الإفريقي إجماع إزولويني(Ezulwini Consensus)كوثيقة مرجعية تـطالب بتمثيل قـاري دائم داخل مجلس الأمن بحد أدنـى مقعدين دائمين وخمسـة غير دائمين، معتبرا أن غياب إفريقيا عن هـذه الهيئة يشكل خللا جوهريا في الحوكمة الدولية[٢٣].

أما على مـستوى الدول، فقد دعـا المغرب في الأمم المتحدة إلى إصـلاح تركيبة مجلس الأمن بشكل يعكس الـوزن الديمغرافي والسياسي لإفـريقيا[٢٤]. من جهتها، وضعت جنوب إفريقيا خلال رئاستها لمجموعة العشرين سنة ٢٠٢٥ قضايا الديون وتمويل المناخ على رأس الأولويات، مشيرة إلى الحاجة لتمويل إضافي يناهز ٢٥٠ مليار دولار سـنويا لإفريقـيا لمواجهة تحـديات الانتقال الـطاقي والتنميـة[٢٥]. في المقابل، تبنت البرازيل خلال رئاستها لمجموعة العشرين سنـة ٢٠٢٤ خطابا قويا لإصلاح منظمة التجارة الـعالمية وفـرض ضريبة عالمـية على الأثريـاء، معتبرة ذلك وسيلـة لتقليص الفوارق الاجتماعية ودعم التنمية العادلة[٢٦].

إن هذه المبادرات والمطالب تؤكد أن التعددية القطبية لم تعد مجرد إعادة توزيع للقوة بين الفاعلين الدوليين، بل باتت مـشروعا لإعادة صياغة قواعـد الحوكمة العالمية بما يضمن مشاركة أوسع للجنوب العالمي، ويضـع حدا لهيمنة المؤسسات الغربية التي ارتبطت تاريخيا بإدامة التبعية الاقتصادية والسياسية[٢٧].

٣- الحرب التجـارية المـعلنة من طـرف الولايـات المتحدة الأمـريكية على روسيا، الصين والهند

تعتبر السياسات الاقتصـادية العدائية التي تبنتهـا الولايات المتحدة في العقد الأخير أحـد أبرز محفـزات تشكل نظـام شرقي بديل، حـيث اتخذت واشنـطن من الحرب التجارية والتكنولوجـية أداة رئيسية لإبطاء صعود منـافسيها الاستراتيجيين. فمنذ سنة ٢٠١٨، فـرضت الإدارة الأمريكية رسومـا جمركية على منتجـات صينية تقدر بأكثر من ٣٦٠ مليار دولار، مستهدفة قطاعات استراتيجية مثل التكنولوجيا الفائقة،

الصلب، والألومنيوم[٢٨]. كما منعت تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة إلى الصين، وفرضت قيودا صارمة على نقل المعرفة التكنولوجية، الأمر الذي دفع بكين إلى إطلاق خطط وطنية بديلة مثل "صنع في الصين ٢٠٢٥" لتقليص التبعية التكنولوجية للغرب[٢٩].

أما في حالة روسيا، فقد شكلت العقوبات الغربية منذ ٢٠١٤، والمتصاعدة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا سنة ٢٠٢٢، أداة لمحاصرة اقتصادها، حيث جرى استهداف قطاع الطاقة والنفط والغاز، الذي يمثل أكثر من ٤٠٪ من عائدات الميزانية الروسية. هذه العقوبات لم تؤد فقط إلى إعادة توجيه الصادرات الروسية نحو الصين والهند، بل ساهمت في تعزيز التعاون الطاقي بين موسكو وبكين من خلال مشاريع كبرى مثل خط أنابيب "قوة سيبيريا" [٣٠]. وبالنسبة للهند، فقد طالتها الضغوط الأمريكية بسبب علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع روسيا، إضافة إلى نزاعاتها التجارية المتكررة مع واشنطن حول السياسات الحمائية والدعم الحكومي لقطاعات الأدوية وتكنولوجيا المعلومات[٣١].

نتيجة لهذه الضغوط، برزت لدى قوى الشرق قناعة متزايدة بضرورة بناء منظومات اقتصادية بديلة تقوم على التعاون البيني وتعزيز سلاسل إنتاج مستقلة عن الغرب. وقد ترجمت هذه القناعة من خلال تسريع استخدام العملات المحلية في المبادلات التجارية، وتوسيع فضاء التعاون داخل تجمعات مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، بما يعكس إرادة واضحة لفك الارتباط التدريجي عن النظام المالي الغربي وهيمنة الدولار[٣٢].

٤- العقوبات الغربية ضد روسيا، الصين، إيران، وكوريا الشمالية

تعد العقوبات الاقتصادية والسياسية إحدى أبرز الأدوات التي يوظفها الغرب للحفاظ على هيمنته على النظام الدولي، إذ توسعت بشكل ملحوظ منذ بداية القرن الحادي والعشرين. فمنذ أزمة القرم سنة ٢٠١٤، وصولا إلى الحرب الروسية-الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكثر من ١٣ ألف إجراء عقابي على روسيا، ما جعلها الدولة الأكثر تعرضا للعقوبات في العالم[٣٣]. استهدفت هذه العقوبات قطاعات حيوية مثل الطاقة، التمويل، التكنولوجيا، والطيران، وكان الهدف منها تقويض قدرة موسكو على تمويل مجهودها الحربي وإضعاف اقتصادها. غير أن هذه السياسات دفعت روسيا إلى إعادة توجيه صادراتها الطاقية نحو أسواق آسيا، وتعزيز استخدام الروبل واليوان في المبادلات التجارية مع الصين والهند، حيث ارتفعت حصة الروبل-اليوان في التعاملات الثنائية إلى أكثر من ٨٠٪ سنة ٢٠٢٣[٣٤].

أما الصين، فقد طالتها عقوبات مرتبطة بحقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ، بالإضافة إلى قيود على تصدير التكنولوجيا الحساسة، خاصة الرقائق الإلكترونية المتقدمة. هذه القيود دفعت بكين إلى تسريع الاستثمار في قطاع أشباه الموصلات، إذ خصصت الدولة ما يقارب ١٥٠ مليار دولار لدعم الاكتفاء الذاتي في هذا المجال بحلول ٢٠٣٠[٣٥].

وبالنسبة لإيران، فقد واجهت أكثر من ٣,٦٠٠ عقوبة أمريكية وأوروبية، معظمها مرتبط ببرنامجها النووي ودورها الإقليمي. إلا أن هذه العقوبات ساهمت في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع روسيا والصين، وهو ما ترجم في اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين طهران وبكين الممتدة على ٢٥ عاما، والتي تتضمن استثمارات صينية بقيمة تصل إلى ٤٠٠ مليار دولار[٣٦].

أما كوريا الشمالية، فهي تخضع منذ عقود لعقوبات دولية صارمة تستهدف قطاع الطاقة والتمويل والسلع الكمالية. غير أن بيونغ يانغ لجأت إلى تطوير شبكات غير رسمية للتجارة والتمويل، بالتعاون مع الصين وروسيا، ما يبرز حدود فعالية العقوبات الغربية في تغيير سلوك الأنظمة المستهدفة[٣٧].

في المحصلة، تحولت العقوبات إلى محفز رئيسي لتقارب القوى الشرقية، ليس فقط عبر تعزيز التعاون البيني في مجالات الطاقة والتكنولوجيا، ولكن أيضا من خلال تطوير آليات مالية بديلة مثل نظام CIPS الصيني لتسويات المدفوعات باليوان، وتوسيع اعتماد العملات المحلية بدل الدولار في التجارة البينية. وبهذا، بدل أن تضعف هذه السياسات مراكز القوى الشرقية، ساهمت في ترسيخ إرادة جماعية لبناء نظام عالمي بديل يتجاوز احتكار الغرب للأدوات المالية والسياسية التقليدية.

٥- تآكل الثقة في النظام الليبرالي الغربي

شهد النظام الرأسمالي الليبرالي الغربي موجات متتالية من الانتقادات بسبب هشاشته البنيوية أمام الأزمات الدورية. فقد كشفت الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ عن اختلالات عميقة في الأسواق المالية وفي آليات الضبط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى انهيار العديد من المؤسسات المصرفية الكبرى، وتزايد معدلات البطالة والفقر في الاقتصادات المتقدمة نفسها [٣٨] كما جاءت جائحة كوفيد-١٩ لتبرز محدودية النموذج الغربي في التعامل مع الأزمات العالمية، حيث اتسعت الفوارق الاجتماعية وتراجعت قدرة الحكومات الغربية على ضمان حماية اجتماعية متوازنة[٣٩].

إضافة إلى ذلك، تزايدت حدة الانتقادات الموجهة للنظام الليبرالي بسبب تفاقم التفاوتات الاقتصادية داخل الدول الغربية وبين الشمال والجنوب، ما غذى تصاعد الحركات الشعبوية والاحتجاجية في أوروبا والولايات المتحدة[٤٠]. هذا التآكل في

الشرعية يعزز توجه العديد من الدول، خصوصا في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، نحو البحث عن بدائل شرقية تقوم على تدخل الدولة في الاقتصاد، وتبني نماذج للتنمية أكثر شمولا وعدالة اجتماعية، كما هو الحال في التجربة الصينية والهندية[٤١].

وبالتالي، فإن هذا السياق يسهم في بروز قناعة متزايدة بأن النظام العالمي الليبرالي لم يعد قادرا على الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين، ما يدفع إلى التفكير في نظام بديل بقيادة القوى الشرقية الصاعدة.

وعليه، يتضح أن تشكل نظام عالمي للشرق لم يعد مجرد احتمال نظري، بل نتيجة حتمية لضغوط غربية متواصلة: جمود الأمم المتحدة، اختلال الحوكمة العالمية، الحرب التجارية، والعقوبات الاقتصادية. هذه المحفزات وفرت قاعدة موضوعية لبروز إرادة شرقية مشتركة لبناء فضاء بديل يحمي مصالحها، ويؤسس لتعددية قطبية أكثر عدالة. غير أن نجاح هذا المشروع يظل رهينا بقدرة قوى الشرق على تجاوز تناقضاتها الداخلية، وتحويل هذه الدوافع الدفاعية إلى رؤية استراتيجية مشتركة

المحور الثاني: بوادر تشكل نظام دولي فرعي للشرق

تشير عدة مؤشرات إلى أن الشرق يتحرك نحو بناء منظومة فرعية موازية للنظام الغربي، مدفوعة باختلالات الحوكمة العالمية وصعود القوى الآسيوية ورغبتها في استقلال أكبر عن المؤسسات الغربية. وتغذي هذا المسار محدودية فعالية النظام الدولي التقليدي، واتساع العقوبات الغربية، وتنامي الترابط الاقتصادي بين دول الشرق.

وتبرز هذه التحولات في مبادرات مؤسسة لمنظومة شرقية جديدة، أهمها تنامي دور منظمة شنغهاي، ومحاولات التقارب الصيني-الهندي، وظهور منتدى الشرق الاقتصادي، وتوسيع بريكس+، وإنشاء مؤسسات مالية بديلة تعزز استقلال القرار الاقتصادي.

١- تنامي دور منظمة شنغهاي للتعاون

تعد منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)إحدى أهم المنصات المؤسسية التي تجسد التعاون الشرقي في مجالات متعددة، لاسيما الأمن والطاقة والاقتصاد. تأسست المنظمة رسميا عام ٢٠٠١، بعد دمج مبادرة شنغهاي الخماسية التي ضمت الصين وروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، فيما انضمت الهند وباكستان لاحقا، وأصبحت إيران عضوا كامل العضوية منذ ٢٠٢١[٤٢] .

تمثل المنظمة نموذجا فريدا للتعاون الإقليمي، إذ تجمع بين قوى كبرى صاعدة تتمتع بقدرات عسكرية واقتصادية متنامية، وبين دول متوسطة وصغيرة في آسيا

الوسطى تحتاج إلى مظلة أمان سياسي وأمني. هذا التنوع يسمح للمنظمة بأن تلعب دورا متعدد الأبعاد: فهي تعمل على تنسيق السياسات الأمنية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وضمان الاستقرار الحدودي، إضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين أعضائها(٤٣).

في المجال الاقتصادي، شرعت المنظمة في تطوير شبكات استثمارية وتجارية إقليمية، بما في ذلك مشاريع النقل والطاقة، وربط أسواق آسيا الوسطى بآسيا الكبرى، خصوصا عبر البنية التحتية الصينية في إطار مبادرة "الحزام والطريق"(٤٤). كما تمثل المنظمة آلية موازنة جيوسياسية للدور الغربي في المنطقة، لا سيما في مواجهة النفوذ الأمريكي والأوروبي التقليدي، من خلال تنسيق مواقف أعضائها في المنتديات الدولية، وإقامة تمارين عسكرية مشتركة تظهر جاهزية المجموعة لمواجهة التحديات الأمنية المتنوعة(٤٥).

علاوة على ذلك، تتجه منظمة شنغهاي للتعاون نحو تعميق التعاون التكنولوجي والاقتصادي بين أعضائها، من خلال تبادل الخبرات في مجالات الأمن السيبراني والطاقة النووية المدنية والنقل الذكي، ما يعكس رؤية استراتيجية لإنشاء شبكة شرق أوسط آسيوية مستقلة نسبيا عن المنظومة الغربية(٤٦).

يمكن القول إن فعالية منظمة شنغهاي للتعاون تكمن في كونها منصة متعددة الأهداف تجمع بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية والتكامل المؤسسي، وتشكل بذلك أحد الركائز الأساسية لأي نظام عالمي فرعي للشرق. فهي لا تقتصر على التعاون الأمني، بل تتجاوز ذلك إلى محاولة بناء إطار مؤسساتي قادر على موازنة النفوذ الغربي في المنطقة الآسيوية، بما يجعلها نموذجا حيويا لفهم التحولات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين(٤٧).

٢- التقارب الصيني-الهندي كضرورة بنيوية

رغم وجود نزاعات حدودية تاريخية متكررة بين الصين والهند، بما في ذلك النزاع حول خط التحكم الفعلي في منطقة الهيمالايا الذي تفاقم في ١٩٦٢ وما أعقب ذلك من توترات لاحقة، تدرك الدولتان اليوم أن التعاون الاقتصادي يشكل ركيزة أساسية لأي نظام شرقي متماسك. فالصين والهند تمثلان مجتمعتين أكثر من ثلث سكان العالم، ويأتي ناتجهما المحلي الإجمالي بين أكبر عشرة اقتصادات عالمية، ما يمنحهما قدرة فريدة على التأثير في موازين الاقتصاد العالمي(٤٨).

هذا التعاون ليس مجرد تفاعل اقتصادي ثنائي، بل يتضمن تناسقا استراتيجيا ضمن أطر متعددة الأطراف، لا سيما في مجموعة "بريكس"، حيث تلعب كل من الصين والهند دورا محوريا في صياغة السياسات الاقتصادية المشتركة، وتعزيز

استثمارات البنية التحتيــة، ودعم التنمية المستدامة في آسيا وأفريقيا[٤٩]. كما يشمل التعــاون مجالات متقدمــة مثل الاقتصاد الــرقمي، الطاقــة المتجددة، والتكنــولوجيا النظيفــة، ما يعكس وعيا متزايــدا بأهمية التكامل الاقتصــادي والتقني لتقوية موقع الشرق في النظام الدولي[٥٠].

إضافة إلى ذلك، يتجلى البعد الجيوسياسي للتقارب الصيني-الهندي في أنه يتيح للبلدين إدارة النزاعــات الحدودية بأسلوب براغماتي يركز على الاستفادة المشتركة من المصالح الاقتصادية بدلا من تصعيد الصراعات العسكرية. فالاتفاقيات الثنائية والاستثمارات المتبــادلة تظهر قدرة البلدين على تجاوز العقبــات التقليدية، بما يعزز فكرة أن التعاون البــيني يمكن أن يكون قــاعدة لبناء قــطب شرقي فاعل، قادر على الــتوازن مع الهيمنة الغربية، مع الاحتفاظ بمرونة كافية لمواجهة الضغوط الخارجية[٥١].

إن هذا التقــارب، رغم هشاشته في بعــض الأحيان نتيجة الخلافــات الإقليمية، يمثل ضرورة بنيوية لأي مشروع نظــام شرقي فرعي، حيث أن غياب تعاون الصين والهند سيضعف مــن قدرة أي إطار مؤســسي شرقي على تحقيق تأثير حقيقــي في السياسة والاقتصاد العالميين.

٣- منتدى الشرق الاقتصادي كبديل لمنتدى دافوس

مــنذ تأسيــسه سنة ٢٠١٥ بمــدينة فلاديــفوستوك الــروسية، بات مــنتدى الشرق الاقتصادي (EEF)إحدى أهــم المنصات المؤســسية التي تعكــس التحول في موازين الخطاب الاقتصــادي العالمي نحو الــشرق. فبمشاركــة قوى آسيويــة صاعدة مثل الصين، والهــند، وإندونيسيا، وفيتنام، وكوريا الجــنوبية، يقدم المنتدى رؤية مغايرة لتلك الــتي يروجهــا المنتــدى الاقتصــادي العالمي في دافــوس، من حيث المقــاربات التنموية، وآليات التعاون، وتوزيع المكاسب في النظام التجاري الدولي.

يتمحــور الخطاب الاقتصادي لمنتدى فلاديفوستــوك حول مبدأ "التعددية العادلة" و"المصلحة المتبــادلة"، بما يعكس الإرادة الــسياسية الــروسية والصيــنية في بناء نمــوذج اقتصادي أكثر إنــصافا، يقطع مع هيمــنة المؤسسات الغــربية على مسارات العــولمة. فالمنتدى لا يكــتفي بمناقشة القضــايا الاقتصادية، بل يعــنى كذلك بتعزيز الترابط الجغرافي الأوراسي، وتــشجيع الاستثمار في البنــى التحتية العــابرة للحدود، وخاصة في مشاريع الموانئ والطاقة في الشرق الأقصى الروسي[٥٢].

كما أصبح المنتدى فضــاء للتلاقي بين مبادرات كبرى مثل مــبادرة الحزام والطريق الصينية والاستراتيجية الــروسية لتطوير الشرق الأقصــى، مما يجعله بمثابة نقطة الــتقاء لمشاريع التكــامل الآسيوي ذات الطابع الجــيواقتصادي. ففي دورته الأخيرة سنة ٢٠٢٤، ركز المنتدى على تنويع سلاسل التوريد، وتقليص الاعتماد على الدولار

في المعاملات التجارية، وهو ما اعتبر خطوة عملية نحو تقويض هيمنة النظام المالي الغربي(٥٣). من جهة أخرى، لا يكتفي المنتدى بمواجهة "دافوس" على المستوى الرمزي، بل يسعى إلى إعادة تعريف التنمية بمعايير شرقية قائمة على العدالة الاجتماعية، واحترام الخصوصيات الوطنية، ورفض الإملاءات الاقتصادية. وهو ما يتماشى مع توجهات دول كالصين والهند وإندونيسيا نحو بناء "عولمة تعددية" أكثر توازنا بين الشمال والجنوب(٥٤).

وبذلك، يمثل منتدى الشرق الاقتصادي تعبيرا مؤسسا عن الطموح الشرقي في إعادة صياغة قواعد الاقتصاد العالمي، سواء عبر الدعوة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز أو عبر خلق فضاءات موازية تبرز استقلال القرار الاقتصادي الآسيوي، وتؤسس لخطاب تنموي جديد يعلي من شأن التعاون جنوب-جنوب ويعكس التوازنات الجديدة في القرن الحادي والعشرين.

٤- توسيع مجموعة بريكس+: نحو تعددية مراكز العولمة

يشكل التوسع الأخير لمجموعة بريكس+ في قمة جوهانسبرغ (غشت ٢٠٢٤) نقطة تحول جوهرية في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية. فبانضمام دول محورية مثل السعودية، والإمارات، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، أصبحت المجموعة تمثل ما يقارب ٤٥٪ من سكان العالم و٣٦٪ من الناتج الإجمالي العالمي، ما يعزز طموحها في بناء فضاء اقتصادي وجيوسياسي بديل عن المحاور الغربية(٥٥).

هذا التوسع يعكس بوضوح جاذبية المشروع الشرقي القائم على مبادئ الاستقلال الاقتصادي، واحترام السيادة الوطنية، والتوازن في النظام المالي الدولي. فالدول المنضمة حديثا لم تعد تنظر إلى المؤسسات الغربية التقليدية -كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي- كضامنة حقيقية للتنمية، بل ترى في بريكس فضاء يسمح ببلورة آليات تمويل موازية عبر البنك الجديد للتنمية (NDB) وصندوق احتياطي الطوارئ (CRA)، اللذين يمثلان بديلا واعدا لمؤسسات بريتون وودز(٥٦).

كما يبرز هذا التوسع بعدا جيوسياسيا يتجاوز الاقتصاد البحت، إذ يشكل اندماج قوى إقليمية من الشرق الأوسط وأفريقيا مؤشرا على نهاية احتكار الغرب للعلاقات الدولية، وعلى الانتقال نحو عولمة متعددة المراكز تتقاسم فيها الكتل الإقليمية النفوذ والقرار. فالمجموعة تسعى إلى إعادة تشكيل أسس التجارة العالمية عبر تقليص الاعتماد على الدولار وتعزيز التسويات بالعملات الوطنية، ما يهدد بصورة مباشرة مكانة الدولار كعملة احتياط مهيمنة(٥٧).

ومن منظور تحليلي أوسع، فإن توسع بريكس يعتبر رافعة لبناء نظام عالمي فرعي للشرق، يجمع بين القوى الصاعدة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، في إطار

مؤسساتي يتجاوز الحدود القومية ويستند إلى مبدأ التكامل الجنوبي-الجنوبي. كما يشكل التوسع أداة لدمج الاقتصادات النفطية الخليجية والاقتصادات الصناعية الآسيوية في شبكة مصالح متبادلة تقلل من تبعية الجنوب للغرب(٥٨).

غير أن هذا التوسع يطرح أيضا تحديات بنيوية تتعلق بتباين النماذج الاقتصادية، واختلاف المرجعيات السياسية بين الأعضاء الجدد والقدامى، ما قد يحد من فعالية التنسيق الجماعي داخل المجموعة. ومع ذلك، تبقى الرمزية السياسية لتوسع بريكس كافية لتأكيد بروز الشرق كفاعل مؤسسي قادر على إعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية، تمهيدا لتشكل نظام عالمي فرعي متعدد الأقطاب.

٥- المؤسسات المالية البديلة: نحو استقلال القرار الاقتصادي الشرقي

في مواجهة الهيمنة التاريخية لمؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، عملت الصين وروسيا والهند خلال العقدين الأخيرين على بناء منظومة مالية موازية تعكس توجها استراتيجيا نحو الاستقلال الاقتصادي وتعزيز السيادة المالية للدول النامية.

فقد أنشأت الصين عام ٢٠١٥ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية(AIIB)، الذي يضم اليوم أكثر من مئة عضو، وتبلغ رؤوس أمواله ما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار، لتمويل مشاريع البنية التحتية في آسيا وأفريقيا دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات هيكلية قسرية على الدول المستفيدة(٥٩).

إلى جانب ذلك، أطلقت مجموعة بريكس عام ٢٠١٤ بنك التنمية الجديد(NDB) ومبادرة صندوق الاحتياطي للطوارئ (CRA)، كبديلين مؤسسيين يهدفان إلى توفير أدوات تمويل مرنة ومستقلة عن النظام المالي الغربي. وتمثل هذه المؤسسات لبنة أساسية في تشكل نظام مالي شرقي فرعي، يسعى إلى إرساء معايير جديدة للتعاون المالي الدولي تقوم على مبدأ "الشراكة الندية" و"التمويل من أجل التنمية" بدلا من "التمويل مقابل الإصلاحات" (٦٠).

وتبرز أهمية هذه المؤسسات في كونها لا تقتصر على تمويل المشاريع، بل تساهم في إعادة هندسة الحوكمة المالية العالمية. فالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، مثلا، يعتمد في تصنيفاته الائتمانية ومعاييره التقييمية على منهجيات مختلفة عن تلك التي تفرضها المؤسسات الغربية، ويمنح تمويلا أوسع لقطاعات النقل والطاقة والرقمنة في الدول النامية. كما يسعى بنك التنمية الجديد إلى تعزيز التعامل بالعملات المحلية في القروض والمشاريع، في محاولة واضحة لتقليص هيمنة الدولار على الاقتصاد الدولي(٦١).

من هذا المنظور، يمكن القول إن هذه الشبكة المالية الشرقية الناشئة تمثل الركيزة

البنيوية لنظام عالمي فرعي قيد التشكل، إذ تعبر عن إرادة جماعية لتقويض مركزية الغرب في الاقتصاد العالمي، وتمنح دول الجنوب أدوات جديدة لتقرير مصيرها التنموي بمعزل عن الإملاءات المالية والسياسية الخارجية(٦٢).

ومع استمرار توسع هذه المؤسسات واندماجها في المبادرات الجيو-اقتصادية الكبرى مثل مبادرة الحزام والطريق، يبدو أن العالم يتجه تدريجيا نحو تعددية مالية أكثر توازنا، تعكس ملامح شرقٍ يعيد تعريف قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية.

٦- الإستراتيجية الأمريكية الجديدة: الفرص التي تتيحها لظهور نظام عالمي فرعي للشرق

إن التحول الجذري الذي جاءت به الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي- القائمة على مبدأ أميركا أولا، وخفض الالتزامات الخارجية، وتقليص الدور القيادي في النظام الدولي- يخلق فراغا جيواستراتيجيا ملحوظا في عدة مناطق، خاصة في الشرق الأوسط، وإفريقيا، وأجزاء من آسيا. هذا الانكفاء النسبي يتيح للقوى الشرقية الكبرى، وعلى رأسها الصين وروسيا والهند وإيران، مساحة أوسع لتعزيز التعاون البيني وبناء مؤسسات بديلة، بما يدعم مسار تشكل نظام عالمي فرعي موازٍ للنظام الغربي.

وتظهر هذه الفرصة في خمسة أبعاد رئيسية:

- **تراجع الالتزام الأمريكي بالشرق الأوسط:** تركيز واشنطن على الداخل، وإعادة تعريف أولوياتها الأمنية بما يجعل الشرق الأوسط ملفا ثانويا، يفتح الباب أمام القوى الشرقية لملء الفراغ في مجالات الطاقة، الاستثمار في البنية التحتية، الأمن البحري، وتنويع الشراكات. وقد سارعت الصين، عبر مبادرة الحزام والطريق، إلى توسيع حضورها في المنطقة، فيما عززت روسيا تعاونها الأمني والدفاعي مع دول عديدة(٦٣).

- **تحول واشنطن نحو منافسة اقتصادية-تكنولوجية مع الصين:** انشغال الولايات المتحدة بالمواجهة التكنولوجية مع بكين، وإعادة توطين الصناعات الاستراتيجية، يقلل من انخراطها في إدارة التوازنات الجيوسياسية خارج المحيط الهادئ. هذا الوضع يمنح دول الشرق مساحة لبناء منظومة اقتصادية شرقية مرتبطة بسلاسل توريد بديلة ومؤسسات مالية موازية مثل بنك التنمية الجديد(٦٤).

- **إحياء عقيدة مونرو وتوجيه الاهتمام نحو الأمريكيتين:** التركيز الأمريكي المكثف على نصف الكرة الغربي يعني انسحابا نسبيا من مناطق كان تدخلها فيها عميقا لعقود. هذا الانكفاء يعزز قدرة القوى الشرقية على ترسيخ نفوذها عبر مشاريع الطاقة والتجارة والتعاون الأمني، كما في تعاون الصين-الخليج أو روسيا-الشرق الأوسط(٦٥).

- **تراجع الثقة الأمريكية في التحالفات الغربية:** التشكيك في حلف شمال

الأطلسي واعتبار أوروبا عبئا ماليا وأمنيا يمثل فرصة لبكين وموسكو لتعزيز شراكاتهما مع الدول الأوروبية الشرقية والجنوبية، وكذلك مع دول الشرق التي تسعى لبدائل خارج المنظومة الغربية التقليدية(٦٦).

– **غياب مشروع أمريكي شامل لإعادة تشكيل النظام الدولي:** على خلاف الاستراتيجيات السابقة، لا تقدم العقيدة الجديدة لواشنطن رؤية لإدارة النظام العالمي بآليات اقتصادية ومؤسسية جديدة، مما يترك فراغا مفاهيميا يسمح للكتلة الشرقية بطرح تصورها الخاص للنظام الدولي القائم على السيادة الاقتصادية وتعديل قواعد الحوكمة العالمية(٦٧).

صفوة القول، يساهم التراجع النسبي للدور الأمريكي– خاصة بعد التحول الفلسفي نحو "الأمن القومي الداخلي" و "أميركا أولا" – في خلق بيئة دولية مواتية لنشوء نظام عالمي فرعي للشرق، يقوم على المؤسسات البديلة، وتنويع الشراكات، واستقلالية القرار الاقتصادي، ويستفيد من الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه الانكفاء الأمريكي.

المحور الثالث: كوابح تشكل نظام دولي فرعي للشرق

رغم المؤشرات الداعمة لبروز نظام شرقي، إلا أن هذا المشروع يواجه تحديات بنيوية وجيوسياسية تجعل تبلوره أمرا معقدا. ففي مقدمة هذه التحديات تأتي إكراهات الجغرافيا السياسية وارتباط عدد من الدول الآسيوية بتحالفات غربية قوية، ما يحد من هامش تحركها داخل أي منظومة شرقية بديلة. كما تعيق الخلافات الجيوسياسية داخل المحيط الآسيوي– من بحر الصين الجنوبي إلى شبه الجزيرة الكورية–إمكانية بناء إطار تعاون مستقر.

ويبرز أيضا الخلاف الصيني–الهندي كأحد أكبر العوائق البنيوية، نظرا لتباين الرؤى الاستراتيجية بين القوتين الآسيويتين. ويضاف إلى ذلك غياب الانسجام الأيديولوجي والمؤسسي بين دول الشرق، التي تجمعها المصالح الاقتصادية أكثر مما يجمعها مشروع سياسي موحد. لهذه الأسباب، يبقى تشكل نظام شرقي كامل أمرا محفوفا بالعوائق والتعقيدات.

١– إكراه الجغرافيا السياسية والتحالفات الغربية–الآسيوية

تعد الجغرافيا السياسية عاملا حاسما في تفسير محدودية قدرة الشرق على بلورة نظام عالمي فرعي مستقل، إذ تواجه كل من الصين وروسيا طوقا إستراتيجيا محكما من التحالفات الغربية في الفضاءين الآسيوي والمحيطي، ما يجعل أي محاولة لتوسيع النفوذ الشرقي تصطدم بجدار من الردع الجيوسياسي والعسكري.

ففي شرق آسيا، تعزز الولايات المتحدة حضورها العسكري عبر تحالفات تقليدية مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، إلى جانب دعمها المكثف لتايوان في مواجهة الصين. وتشكل هذه المنظومة شبكة ردع متعددة المستويات تهدف إلى كبح النفوذ الصيني في المحيط الهادئ، خاصة في مناطق حساسة كبحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان [٦٨]. كما أن القواعد الأمريكية في أوكيناوا وغوام تمثل نقاط ارتكاز رئيسية لمراقبة التحركات الصينية والروسية في آسيا والمحيط الهادئ[٦٩].

وفي الإطار ذاته، أطلقت واشنطن مع كانبيرا ولندن تحالف "أوكوس" (AUKUS)سنة ٢٠٢١، الذي يهدف إلى تمكين أستراليا في مواجهة بكين. أما تحالف "كواد" (QUAD) الذي يضم الولايات المتحدة، اليابان، الهند، وأستراليا، فيعتبر أداة لتطويق الصين دبلوماسيا واقتصاديا من خلال تعزيز التعاون في مجالات الأمن البحري والتكنولوجيا والبنية التحتية[٧٠]. ورغم أن الهند عضو في "بريكس" ومنظمة شنغهاي، فإن مشاركتها النشطة في "كواد" تعكس ازدواجية في تموقعها الاستراتيجي، ما يحد من فرص تشكل جبهة شرقية موحدة[٧١].

تضاف إلى ذلك الشراكات الأمنية الممتدة نحو جنوب شرق آسيا، حيث تعزز الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا حضورها عبر تدريبات بحرية مشتركة مع الفلبين وإندونيسيا وماليزيا، في حين تعمل واشنطن على بناء تحالفات غير رسمية مع تايوان وفيتنام تحت شعار "حرية الملاحة". وبهذا، يتضح أن الشرق –وخاصة الصين وروسيا–محاط ببيئة استراتيجية معادية تحد من قدرته على بسط نفوذه خارج حدوده المباشرة.[٧٢]

من الناحية النظرية، يوضح نيكولاس سبايكمان (Nicholas Spykman)في تحليله الكلاسيكي للجغرافيا السياسية أن من يسيطر على "الهلال الداخلي" الممتد من أوروبا إلى آسيا يتحكم في توازن القوى العالمي، وهو ما تسعى الولايات المتحدة لتجسيده عبر توطيد حضورها في المحيطين الهندي والهادئ.[٧٣] بالتالي، فإن إكراه الجغرافيا السياسية لا يسمح للشرق –رغم صعوده الاقتصادي –بتجاوز الطوق الأمني الغربي الذي يعيد إنتاج التبعية الاستراتيجية على مستوى الأمن البحري وسلاسل الإمداد الحيوية.

إن استمرار هذا الطوق الجيوسياسي يجعل أي نظام عالمي فرعي للشرق يواجه حدودا بنيوية في التوسع والفاعلية، ويبقي موازين القوة في حالة "توازن غير متكافئ" تميل لصالح الغرب، الذي يملك أدوات الردع والتأثير العسكري والتكنولوجي على نحو يتجاوز إمكانات التنسيق الشرقي الحالية[٧٤].

٢- الخلافات الجيوسياسية في المحيط الآسيوي

تعد الخلافات الجيوسياسية المزمنة في المحيط الآسيوي من أبرز العوائق البنيوية التي تقوض إمكانية قيام منظومة أمنية شرقية موحدة، إذ تمثل آسيا -رغم وزنها الديمغرافي والاقتصادي الهائل -واحدة من أكثر مناطق العالم تعقيدا من حيث تشابك النزاعات الإقليمية وتضارب المصالح الوطنية. فبدلا من أن تشكل الجغرافيا عامل توحيد، أصبحت مصدر توتر دائم يعمق الانقسامات بين القوى الشرقية الكبرى.

يعد النزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير أحد أقدم وأخطر بؤر التوتر في المنطقة، إذ اندلعت بسببه ثلاث حروب منذ استقلال البلدين عام ١٩٤٧، وما زال يشكل محورا للعداء الإستراتيجي بينهما(٧٥). هذا الصراع، الذي يتخذ طابعا دينيا وجغرافيا وأمنيا في آن واحد، يحد من إمكانية التعاون بين البلدين في أطر متعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاي للتعاون أو مجموعة "بريكس"، رغم وجودهما تحت سقف مؤسسي واحد.(٧٦) فالهند ترى في باكستان مصدر تهديد إرهابي دائم، بينما تنظر باكستان إلى التحالف الهندي-الأمريكي كخطر مباشر على توازن القوى في جنوب آسيا.

كما أن الوضع الأمني في أفغانستان يشكل مصدرا آخر لعدم الاستقرار، حيث يخلق غياب سلطة مركزية قوية فراغا جيوسياسيا على حدود الصين وروسيا وإيران وباكستان. هذا الفراغ يستقطب تدخلات متعددة من قوى إقليمية، كل منها يسعى إلى حماية مصالحه أو توسيع نفوذه، مما يؤدي إلى تنافس استخباراتي وأمني مستمر بين بكين وموسكو ونيودلهي وإسلام آباد.(٧٧) وتخشى الصين من تمدد الجماعات المسلحة عبر حدودها الغربية، في حين ترى روسيا في آسيا الوسطى عمقا استراتيجيا لا يمكن التفريط فيه.

أما بحر الصين الجنوبي، فهو يعتبر بؤرة صراع بحري معقدة تتنازع فيها الصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي على السيادة على جزر وممرات استراتيجية غنية بالموارد. ورغم محاولة بكين فرض رؤيتها القائمة على "الحقوق التاريخية"، فإن معظم جيرانها يعتمدون على الدعم الأمريكي في مواجهة هذا التوسع، مما يجعل المنطقة ساحة مواجهة بين القوى الشرقية والصعود الغربي المتجدد عبر تحالفات مثل "كواد" و (AUKUS)هذا الصراع البحري لا يعكس فقط تناقضات السيادة، بل يكشف أيضا غياب الثقة المتبادلة داخل الشرق الآسيوي نفسه.(٧٨)

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن انعدام الثقة الاستراتيجية بين الفاعلين الآسيويين يشكل عقبة أساسية أمام تشكل فضاء أمني شرقي متكامل. فكل دولة تنظر إلى الأخرى من زاوية المنافس لا الشريك، وهو ما يفسر غياب مؤسسات فعّالة لإدارة

الأزمات عـلى غرار حلف الناتـو في الغرب.[٧٩] ونتيجـة لذلك، يبقـى الشرق أقرب إلى "فـسيفساء من التـوازنات الهشة" منه إلى "كتـلة جيواستراتيجيـة منسجمة"، ما يجعل فكرة الـنظام العـالمي الفرعـي للشرق مشروطـة بتجاوز هـذه الانقسـامات الجيوسياسية العميقة.[٨٠]

٣- الخلاف الصيني-الهندي البنيوي

يعتبر الخلاف البنيـوي بين الصين والهند من أبـرز مظاهر التنـاقض الداخلي الذي يعيق إمكانية تبلور نظام عالمي فرعي متماسك في الشرق. فعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في التعـاون الاقتصـادي بين البلـدين ضمن أطـر متعـددة مثل مجمـوعة "بريكس" ومنظمة شنغهاي للتعاون، فـإن العلاقات الثنائية تظل محكومة بتاريخ طويـل من الشكـوك الإستراتيجيـة والصراعـات الحدوديـة التي تتجـاوز الأبعاد الجغرافية نحو صراع على الزعامة الإقليمية في آسيا.

تعود جـذور هذا التوتـر إلى حرب الحدود عـام ١٩٦٢، التي خلفت جرحـا سياسيا عمـيقا في الذاكرة الهنديـة، ولا تزال مناطق مثل أروناتشـال براديش وأكساي تشين تشكل بؤر نـزاع مستمرة بين البلدين.[٨١] وعلى الـرغم من المفاوضات المتكررة، فإن التوترات العسكرية الأخيرة في وادي غالوان عـام ٢٠٢٠ أعادت تأكيد هشاشة الثقة بين الجـانبين، وأظهـرت حدود التعـاون الأمني داخل الفـضاء الآسيـوي.[٨٢] هذه المـواجهات الحدودية المتكـررة تغذي خطابا قـوميا متبادلا يعـزز منطق التنافس لا التكامل.

من الناحية الجيو-اقتصادية، تنظر الهند بعين الريبة إلى مبادرة "الحزام والطريق" الـتي أطلقتهـا الصـين عام ٢٠١٣، إذ تمـر بعض مـشاريعهـا عبر إقليم كـشمير الباكستاني المتنازع عليه ضـمن الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني (CPEC)، ما تعتبره نيودلهي مساسا بسيادتها الوطنية.[٨٣] كما ترى في التوسع البحري الصيني عبر ما يعرف بـ"سلـسلة اللآلئ" – (String of Pearls) أي شبكة المـوانئ الممتدة من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهنـدي -تهديدا مباشرا لنفوذهـا في آسيا الجنوبية ومحيطها البحري الحيوي.[٨٤]

بـالمقابل، تعتـبر بكين أن السيـاسات الهنـدية الأخيرة -وخـاصة تعزيـز علاقاتها الدفاعيـة مع الولايات المتحدة واليابـان وأستراليا في إطار تحالف "كواد" (QUAD)- تشـكل محاولة لتطـويق الصين وتقييد حـركتها الاستراتيجيـة في المحيطين الهندي والهـادئ. هذا التـموضع المـزدوج للهنـد، بين الشراكـة مع الصين في "بـريكس" والتـنسيق مع الغرب في "كواد"، يعكس ازدواجيـة استراتيجية تجعلها فاعلا مترددا بين الانخـراط في النظـام الشرقي أو الحفـاظ على موقعهـا كقوة "وسيـطة" ضمن

التوازنات العالمية. (٨٥)

وتؤكد دراسات العلاقات الدولية أن هذا التنافس الصيني-الهندي يعكس صراعا على الزعامة الإقليمية أكثر منه خلافا ظرفيا، إذ تسعى كل من بكين ونيودلهي إلى ترسيخ نموذجها الحضاري والسياسي كقوة آسيوية عظمى. فالصين تراهن على التفوق الصناعي والتكنولوجي والبنية التحتية العابرة للحدود، بينما تعتمد الهند على قوتها الديمغرافية وصورتها كـ" ديمقراطية آسيوية " تحظى بدعم الغرب.(٨٦)

إن استمرار هذه الاختلافات البنيوية في الرؤية والمصالح بين الصين والهند يجعل من الصعب بناء تحالف شرقي صلب قادر على مواجهة الكتلة الغربية الموحدة، خصوصا في ظل انعدام الثقة الإستراتيجية والشكوك المتبادلة في النوايا الجيوسياسية. ويكفي أن تتباين مواقف البلدين إزاء الحرب في أوكرانيا أو تجاه تايوان لتتضح حدود الانسجام داخل ما يسمى بـ" المعسكر الشرقي " .(٨٧)

٤- غياب الانسجام الأيديولوجي والمؤسسي

يمثل الاختلاف الأيديولوجي والمؤسسي بين دول الشرق أحد أبرز العوائق البنيوية أمام تشكل نظام عالمي فرعي متماسك. فبينما تقوم الصين على نموذج الحزب الواحد والاشتراكية الموجهة، تعتمد الهند نظاما ديمقراطيا ليبراليا، في حين تميل روسيا إلى نمط سلطوي قائم على المركزية السياسية والنزعة القومية المحافظة. أما إيران فتعتمد نظاما ثيوقراطيا ذا بعد ديني قوي، وتتبنى دول الخليج نماذج اقتصادية منفتحة ولكنها قائمة على الحكم الملكي المركزي. هذا التنوع في البنى السياسية والاقتصادية يجعل من الصعب بناء إطار مؤسسي موحد يعبر عن مصالح الشرق بصفة جماعية.(٨٨)

على المستوى المؤسسي، لا يزال التنسيق الاقتصادي بين هذه الدول هشا ومحدود النجاعة، رغم وجود أطر تعاون كـ" منظمة شنغهاي للتعاون " و" بريكس" . إذ تختلف أولوياتها التنموية بشكل كبير: فبينما تركز الصين على المبادرات الصناعية والبنية التحتية العابرة للحدود، تسعى الهند إلى تعزيز قطاعات التكنولوجيا والخدمات، فيما تركز روسيا على تصدير الطاقة والموارد الطبيعية. هذا التباين في الهياكل الاقتصادية يضعف التكامل ويجعل الروابط البينية أقل عمقا مقارنة بالروابط التي تربط هذه الدول بالأسواق الغربية.(٨٩)

كما أن الاعتماد الكبير على الأسواق الغربية، خاصة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار، يظهر أن " الشرق " لا يزال مندمجا في الاقتصاد العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فشركات التكنولوجيا الصينية تعتمد بشكل واسع على المكونات والبرمجيات الغربية، في حين تمثل أوروبا الشريك التجاري الأول

لروسيا، والسوق الأكثر استقرارا للصادرات الطاقية الآسيوية.[٩٠]

من ناحية القيم والمعايير، يفتقر الشرق إلى رؤية أيديولوجية موحدة يمكن أن تشكل مرجعية بديلة عن الليبرالية الغربية. فبينما تروج الصين لمفهوم "مجتمع المصير المشترك للبشرية" (Community of Shared Future for Mankind)، تسعى روسيا إلى استعادة نفوذها كقوة أوراسية محافظة، وتتبنى الهند خطابا هوياتيا قوميا مستمدا من تقاليدها الحضارية. هذا التعدد في المرجعيات الفكرية والسياسية يحول دون بناء نظام شرقي متجانس قادر على تقديم بديل قيمي متكامل عن النظام الدولي الليبرالي.[٩١]

بناء على ذلك، يمكن القول إن غياب الانسجام الأيديولوجي والمؤسسي داخل الشرق يمثل تحديا هيكليا عميقا، يجعل أي مشروع لنظام عالمي فرعي شرقي أقرب إلى شبكة مصالح متغيرة منه إلى تحالف مؤسسي صلب على شاكلة الاتحاد الأوروبي أو الناتو.[٩٢]

الخاتمة:

يمكن القول إن النظام العالمي الفرعي للشرق لا يزال في مرحلة تشكل أولية وغير مكتملة، إلا أنه يحمل في داخله عناصر قوة موضوعية قد تمهد لانتقاله إلى مستوى أعلى من التنظيم والتأثير. فالمقومات الاقتصادية والديموغرافية التي تمتلكها القوى الشرقية –من توسع تكتلات كـ "بريكس+"، وتنامي دور منتدى الشرق الاقتصادي، وظهور مؤسسات مالية بديلة– توفر أساسا ماديا ومؤسسيا لبناء منظومة قادرة على منافسة الأطر الغربية التقليدية. كما يمنح الحجم السكاني الضخم، وتطور البنية الصناعية والتكنولوجية، وحضور الصين والهند وروسيا كقوى كبرى، الشرق وزنا استراتيجيا يصعب تجاهله في هندسة النظام الدولي.

غير أن هذا المسار يظل مقيدا بمجموعة من العوائق، في مقدمتها غياب الانسجام السياسي والأيديولوجي بين دول الشرق، وتعدد النماذج الاقتصادية، واستمرار الخلافات الحدودية، فضلا عن الازدواجية الاستراتيجية في بعض العواصم الآسيوية التي لا تزال تعتمد، بشكل متفاوت، على الأسواق الغربية. وتمثل هذه التباينات تحديا كبيرا أمام بناء نظام شرقي منسجم وقادر على اتخاذ مواقف مشتركة في القضايا الدولية.

ومع ذلك، ورغم هذه التعقيدات، فإن الاتجاه العام يشير إلى أن **إمكانية قيام نظام عالمي شرقي فرعي** تظل أطروحة راجحة إذا ما تمكنت القوى الشرقية من إدارة خلافاتها بآليات مؤسسية فعالة، وتعميق التكامل الاقتصادي والتقني، وتعزيز استقلالها المالي عبر تطوير البدائل للمؤسسات الغربية. فنجاح الشرق في بناء شبكات تعاون متينة، وفي تحويل التكتلات القائمة إلى آليات حقيقية لصنع القرار، سيتيح له الانتقال من مجرد تجمع مصالح متفرقة إلى كتلة استراتيجية قادرة على

لعب دور منظم ومؤثر داخل النظام الدولي.

وفي هذا السياق، تكتسي الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي– التي تعتمد نهج تقليص الالتزامات الخارجية وترتيب الأولويات نحو الداخل الأمريكي والمحيطين الآسيوي والأمريكي اللاتيني– أهمية كبرى؛ إذ إن هذا التحول يعيد توزيع الثقل الجيوسياسي ويفتح المجال أمام قوى الشرق لتوسيع نفوذها وملء الفراغات الاستراتيجية التي قد تتركها الولايات المتحدة في مناطق متعددة. وبالتالي، فإن هذه الاستراتيجية تسهم، ولو بشكل غير مباشر، في تهيئة البيئة الدولية لظهور نظام عالمي فرعي شرقي أكثر تماسكا وتأثيرا.

وعليه، فإن مستقبل هذا النظام سيعتمد على قدرة دوله على تحويل الإمكانات إلى بنى مؤسسية صلبة، وتجاوز التباينات البنيوية نحو حد أدنى من الرؤية المشتركة، وحين يتحقق ذلك، يمكن الحديث عن نظام عالمي فرعي شرقي يسهم في إعادة توازن القوة بين الشرق والغرب، ويعزز مسار التعددية القطبية في النظام الدولي الناشئ.

الهوامش

1- G. John Ikenberry, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order, Princeton University Press, Princeton, 2011, p. 210.

2- Morton A. Kaplan, System and Process in International Politics, John Wiley & Sons, New York, 1957, p. 23.

3- Amitav Acharya, The End of American World Order, Polity Press, Cambridge, 2014, p. 88.

٤– نشرت إدارة الرئيس دونالد ترامب، الجمعة ٦ دجنبر ٢٠٢٥، وثيقة استراتيجية الأمن القومي الجديدة تتكون من ٣٣ صفحة، والتي تعتمد مبدأ أميركا أولا، مع تقليص الالتزامات الخارجية، وتركيز الأمن على المصالح الداخلية، مع انسحاب نسبي من الشرق الأوسط ومواجهة اقتصادية–تكنولوجية مع الصين، مما يترك مجالا لظهور نفوذ شرقي متنام.

5- United Nations, Repertory of Practice of United Nations Organs: Use of the Veto, UN Digital Library, New York,

2022, p. 14.
6- Bertrand Badie, L'impuissance de la puissance: Essai sur les nouvelles relations internationales, Fayard, Paris, 2004, p. 112.
7- Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, Metropolitan Books, New York, 2020, p. 287.
8- Richard Gowan, "The UN Security Council and the War in Ukraine," International Crisis Group Report, March 2022, p. 6.
٩–المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير "الاتجاهات العالمية للنزوح القسري"، جنيف، ٢٠٢٣، ص. ٤٥ .
10- World Health Organization, COVID-19 Vaccine Equity Dashboard, Geneva, 2021.
11- Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, op.cit, p. 287.
12- United Nations, Rapports du Secrétaire général sur la situation au Moyen-Orient, y compris la question de Palestine, ONU, New York, 2023-2024, p. 14.
١٣–وكالة الأونروا، التقارير الإنسانية الدورية حول قطاع غزة، القدس، ٢٠٢٣–٢٠٢٤، ص. ٩ .
١٤– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول تداعيات الحرب على غزة ٢٠٢٣–٢٠٢٤، بيروت، ٢٠٢٤، ص. ١٨ .
15- Human Rights Watch, Rapport annuel 2024: Israël/ Palestine, HRW, Genève, 2024, p. 59.
16- Médecins Sans Frontières, Rapport sur la famine et les soins d'urgence à Gaza, Paris, MSF, 2024, p. 11.
١٧– اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأوضاع الصحية في غزة بين الحصار والحرب، جنيف، ٢٠٢٤، ص. ٢٢ .
18- Amitav Acharya, The End of American World Order, op.cit, p. 45.
19- Ibid

20- Barry Buzan, George Lawson, The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations, Cambridge University Press, Cambridge, 2015, p. 276.
21- Richard Sakwa, Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order, Cambridge University Press, Cambridge, 2017, p. 203.
22- BRICS New Development Bank, Annual Report 2023, Shanghai, 2023, p. 15.
23- African Union, The Ezulwini Consensus, Addis Ababa, 2005, p. 7.
24- Déclaration de l'Ambassadeur Omar Hilale, Mission Permanente du Royaume du Maroc auprès des Nations Unies, New York, 2023, p. 4.
25- Reuters, Issues on the Agenda at the G20 Finance Meeting in South Africa, Johannesburg, 2025, p. 2.
26- Ibid, p. 2.
27- Bertrand Badie, Quand le Sud réinvente le monde: Essai sur la puissance de la faiblesse, La Découverte, Paris, 2018, p. 119.
28- Chad P. Bown, US-China Trade War Tariffs: An Up-to-Date Chart, Peterson Institute for International Economics, Washington, 2022, p. 15.
29- Barry Naughton, The Rise of China's Industrial Policy, 1978–2020, University of Chicago Press, Chicago, 2021, p. 201.
30- Thane Gustafson, Klimat: Russia in the Age of Climate Change, Harvard University Press, Cambridge, 2021, p. 178.
31- Harsh V. Pant & Yogesh Joshi, India and the Changing Global Order, Cambridge University Press, New Delhi,

2019, p. 89.
32- Oliver Stuenkel, The BRICS and the Future of Global Order, Lexington Books, New York, 2015, p. 143.
33- Maria Shagina, The Impact of Western Sanctions on Russia, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2022, p. 11.
34- Alexander Gabuev, Russia and China: Partners of Last Resort, European Council on Foreign Relations, Berlin, 2023, p. 27.
35- Barry Naughton, China's Industrial Policy and the Semiconductor Sector, Brookings Institution, Washington, 2021, p. 54.
36- Mohammad Ayatollahi Tabaar, Iran's Strategic Partnership with China, Chatham House, London, 2021, p. 38.
37- Hazel Smith, North Korea: Markets and Military Rule, Cambridge University Press, Cambridge, 2015, p. 219.
38- Joseph Stiglitz, La grande désillusion, Fayard, Paris, 2002, p. 45.
39- Dani Rodrik, The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy, W. W. Norton & Company, New York, 2011, p. 103.
40- Thomas Piketty, Le capital au XXIe siècle, Editions du Seuil, Paris, 2013, p. 77.
41- Kishore Mahbubani, Has China Won? The Chinese Challenge to American Primacy, PublicAffairs, New York, 2020, p. 156.
42- Zhang Yunling, The Shanghai Cooperation Organization and Regional Security, China Academic Press, Beijing, 2023, p. 45.
43- Graham Allison, The Shanghai Cooperation Organization: Security and Cooperation in Eurasia, Routledge, Lon-

don, 2020, p. 78.
44- Dmitri Trenin, Russia and the SCO: Strategic Dimensions, Carnegie Center, Moscow, 2022, p. 33.
45- Nargis Kassenova, The SCO and Central Asia: Balancing East and West, Brookings, Washington D.C., 2021, p. 56.
46- Alexander Lukin, The Eastern Vector: SCO and Regional Stability, MGIMO University Press, Moscow, 2021, p. 29.
47- Zhao Huasheng, China and the SCO: Economic and Strategic Cooperation, Social Sciences Academic Press, Beijing, 2020, p. 41.
48- Christophe Jaffrelot, L'Inde et la Chine: Rivalités et Coopérations, CNRS Editions, Paris, 2022, p. 61.
49- NDB Report, Expansion of BRICS and Global Governance, NDB Publications, Shanghai, 2024, p. 33.
50- Tanvi Madan, India and the United States: Strategic Partners in the Indo-Pacific, Brookings Press, Washington D.C., 2023, p. 14.
51- Harsh V. Pant, India-China Relations in the 21st Century: Competition and Cooperation, Routledge, London, 2022, p. 88.
52- Sergey Karaganov, Russia's Pivot to the East: Strategic Dimensions, Higher School of Economics Press, Moscow, 2021, p. 27.
53- Russkiy Mir Foundation, Eastern Economic Forum 2024: Outcomes and Perspectives, RMF Publications, Vladivostok, 2024, p. 11.
٥٤–محمد عيساوي، "المنتدى الاقتصادي الشرقي وتحول التوازنات في النظام الدولي"، مجلة الدراسات الآسيوية، العدد ١٤، ٢٠٢٣، جامعة الجزائر، ص. ٥٢ .
55- BRICS Joint Declaration, Johannesburg II Summit, BRICS Secretariat, Johannesburg, 2024, p. 5.
56- NDB (New Development Bank), Annual Report 2024:

Building a Multipolar Financial Order, NDB Publications, Shanghai, 2024, p. 19.
57- Oliver Stuenkel, The BRICS and the Future of Global Order, Polity Press, Cambridge, 2023, p. 57.
٥٦–أحمد أوزال، "مجموعة البريكس وتوازنات النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مجلة الاقتصاد السياسي الدولي، العدد ١٢، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٢٤، ص. ٤٤.
59- AIIB, Annual Report 2024: Financing Sustainable Infrastructure, AIIB Publications, Beijing, 2024, p. 22.
60- NDB (New Development Bank), Strategic Report: Building a New Global Financial Architecture, NDB Press, Shanghai, 2023, p. 47.
61- Gregory T. Chin, China's Financial Statecraft and the AIIB, Review of International Political Economy, Vol. 28, No. 1, 2021, p. 63.
٦٢– سمير آيت لحسن، "المؤسسات المالية الآسيوية الجديدة وتحول موازين النظام الاقتصادي الدولي"، مجلة السياسات والتنمية، العدد ٩، جامعة قطر، ٢٠٢٣، ص. ٩١.
٦٣– غنى الخطيب، "ما يهمك معرفته عن إستراتيجية ترامب الجديدة للأمن القومي"، الجزيرة نت، ٦/١٢/٢٠٢٥، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2025/12/6/6-
64- Andrew Naughtie, "US administration warns Europe of 'civilisational decline' in new national security strategy", Euronews, 05/12/2025, at:
https://www.euronews.com/my-europe/2025/12/05/trump-administration-warns-europe-of-civilisational-decline-in-new-national-security-strat?utm_source=chatgpt.com.
65- Shaun Walker, "Kremlin hails Trump's national security strategy as aligned with Russia's vision", The Guardian, Sun 7 Dec 2025, at:
https://www.theguardian.com/world/2025/dec/07/kremlin-

hails-trump-national-security-strategy-as-aligned-with-russia-vision?utm_source=chatgpt.com
66- Axios "Trump bashes immigration, Europe, Ukraine, China in new National Security Strategy", Dec 5, 2025 - Politics & Policy, at: https://www.axios.com/2025/12/05/trump-national-security-ukraine-europe-china?utm_source=chatgpt.com
67- The Washington Post,"Trump's National Security Strategy slams European allies and asserts US power in the Western Hemisphere", December 5, 2025, at: https://www.washingtonpost.com/politics/2025/12/05/trump-security-strategy-europe-russia-america-first/a8923ad4-d1e2-11f0-92cb-561ee4e6a771_story.html?utm_source=chatgpt.com
68- Graham Allison, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?, Houghton Mifflin Harcourt, New York, 2017, p. 134.
69- Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, Basic Books, New York, 1997, p. 45.
70- Rory Medcalf, Indo-Pacific Empire: China, America and the Contest for the World's Pivotal Region, Manchester University Press, Manchester, 2020, p. 102.
71- C. Raja Mohan, Modi's World: Expanding India's Sphere of Influence, HarperCollins, New Delhi, 2015, p. 88.
72- François Heisbourg, Le temps des prédateurs: La Chine, les Etats-Unis et nous, Odile Jacob, Paris, 2023, p. 119.
73- Nicholas J. Spykman, The Geography of the Peace, Harcourt Brace, New York, 1944, p. 41.
٧٤- أحمد عبد الحليم عطية، الجيواستراتيجيا الجديدة في آسيا: من التوازن إلى الاحتواء، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص. ١٧٦.

75- Stephen P. Cohen, Shooting for a Century: The India-Pakistan Conundrum, Brookings Institution Press, Washington D.C., 2013, p. 57.
76- Sumit Ganguly & S. Paul Kapur, India, Pakistan, and the Bomb: Debating Nuclear Stability in South Asia, Columbia University Press, New York, 2010, p. 122.
77- Ahmed Rashid, Descent into Chaos: The United States and the Failure of Nation Building in Pakistan, Afghanistan, and Central Asia, Penguin Books, London, 2008, p. 211.
78- François Godement, La Chine à la conquête de l'Asie, Odile Jacob, Paris, 2017, p. 178.
79- Andrew Nathan & Andrew Scobell, China's Search for Security, Columbia University Press, New York, 2012, p. 203.
٧٨– محمد بن عبد الله العتيبي، التوازنات الإقليمية في آسيا: مقاربة جيواستراتيجية في ظل التحولات الدولية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٢١، ص. ٢٤٤ .
81- John W. Garver, Protracted Contest: Sino-Indian Rivalry in the Twentieth Century, University of Washington Press, Seattle, 2001, p. 97.
82- Brahma Chellaney, Water, Peace, and War: Confronting the Global Water Crisis, Rowman & Littlefield, Lanham, 2013, p. 218.
83- Tanvi Madan, Fateful Triangle: How China Shaped US-India Relations during the Cold War, Brookings Institution Press, Washington D.C., 2020, p. 142.
84- David Brewster, India's Ocean: The Story of India's Bid for Regional Leadership, Routledge, London, 2014, p. 76.
85- C. Raja Mohan, Modi's World: Expanding India's Sphere of Influence, HarperCollins, New Delhi, 2015, p. 101.

86- François Godement, La Chine à la conquête de l’Asie, Odile Jacob, Paris, 2017, p. 162.

٨٧- يوسف القحطاني، العلاقات الصينية الهندية: بين التنافس والتكامل في النظام الدولي الجديد، مركز الدراسات الآسيوية، الدوحة، ٢٠٢٣، ص. ٢١٩.

88- François Godement, La Chine à nos portes: Une stratégie pour l'Europe, Odile Jacob, Paris, 2018, p. 117.

89- Sergey Karaganov, Russia and the Emerging World Order, Moscow State Institute of International Relations, Moscow, 2022, p. 89.

90- IMF, World Economic Outlook 2024: Global Trade Fragmentation, Washington D.C., 2024, p. 64.

91- Xi Jinping, The Governance of China, Vol. 4, Foreign Languages Press, Beijing, 2022, p. 51.

٩٢- عبد الله إبراهيم الشمري، الشرق في مواجهة الغرب: تحولات القوة والهوية في النظام الدولي الجديد، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٢٣، ص. ٢٠٣.